نادي عمال نفط* عين زاله بين قانون الجمعيات العراقي ومطالب شركة نفط الموصل المحدودة ١٩٥٣–١٩٥٨ (دراسة تاريخية)

م.د. عيدان شبيب سليم

الكلية التربوية المفتوحة/مركز محافظة كركوك

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٢/٢٨ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٤/١٦)

ملخص البحث:

تعد الخدمات الاجتماعية من ابرز السمات التي قدمتها شركات النفط الأجنبية في العراق،إذ كانت هذه الشركات تحاول دائماً تقديم وتنظيم مختلف أنواع الخدمات للعمال العاملين لديها ،في سبيل إدامة أعمالها من جهه،وكسب ود الحكومة العاملة فيها من جهة أخرى،إلا إن ذلك لايعني أن تقديم هذه الخدمات كان يصل إلى المستوى المطلوب، لاسيما في بداية عمليات البحث والتنقيب عن النفط في العراق،فلم تكن لهذه الشركات أية مواقع ثابتة ودائمة مما يضطر العمال إلى تحمل المشقة والجهد الإضافي، مع قلة مدة الراحة والخدمات، لكنها كانت مقبولةً إلى حداً ما بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط، وما رافقه من زيادة الإيرادات المالية للشركة وللحكومة العراقية، وبالتالي انعكس هذا التطور إلى تحسين معظم الخدمات المقدمة للعمال العاملين في الشركات النفطية.

Abstract:

Social services are one of the most prominent features offered by foreign oil companies in Iraq, as these companies have always tried to provide and regulate the various types of services for their workers, in order to sustain their work on the one hand, and to win the government working on it, on the other hand, it does not mean that the introduction These services were up to the required level, especially at the beginning of oil research and exploration in Iraq, they did not have any fixed and permanent sites, forcing workers to endure hardship and extra effort, with limited rest and services, but they were acceptable to some extent after the discovery of large quantities of oil, and the accompanying increase in the financial revenues of the company and the Government of Iraq, and consequently this development was reflected in the improvement of most of the services provided to workers working in the oil companies.

المقدمة

سعت شركات النفط العاملة في العراق الى تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية والترفيهية لعمالها في عموم مواقع الشركات، محققةً أهداف اقتصادية واجتماعية ومعنوية، لاسيما شركة نفط الموصل المحدودة التي كانت قد حصلت على امتياز نفطي عام ١٩٣٢ من الحكومة العراقية،ضمن الأراضي الواقعة غرب نهر دجلة(مدينة الموصل وجنوبها)، وبعد نجاح الشركة في اكتشاف كميات تجارية من النفط في منطقة عين زاله عام ١٩٣٩، بادرت على إثرها بتأسيس أول نواة لها في هذا الموقع، واخذ يعرف باسم المقر الأساسي لعمل شركة نفط الموصل المحدودة.

ولأجل إدامة العمل وتوفير كل متطلبات العمال، قامت الشركة ببناء مجمعات خاصة للكتبة و الإداريين و وعمال الحفر والإطفاء.....الخ، ومع زيادة اكتشاف حقول نفطية جديدة واتساع الأعمال ، أخذت الشركة تتطلع الى بناء مراكز ترفيهية وخدمية في موقع الشركة، ونظراً لطبيعة المنطقة وجمال تضاريسها فان الشركة استغلت هذا الجانب، إذ أسست ملعب لكرة القدم وأخر لكرة التنس وصالة سينما ومطعم ومكتبة، فضلاً عن العديد من المراكز الاخرى، ثم قامت بتنظيم وإدارة هذه المراكز عبر انتخابات داخل الشركة، فانبثقت من خلالها هيئات عدة، قررت الشركة من خلالها أن تُأسس نادي ترفيهي عام يحتوي على كل هذه المراكز الترفيهية والخدمية والاجتماعية، يحمل اسم "نادي عمال نفط عين زاله".

واجهه تأسيس النادي عرقلة في البداية ،لاسيما في مسالة تقاطعه مع بعض نصوص قانون الجمعيات العراقي،الذي تستند اليه الحكومة العراقية في تأسيس النوادي،إذ وجدت الحكومة أن النادي لا يخضع لسياسة الدولة،وبخاصةً فيما يتعلق بالتوجه السياسي وطبيعة هيئات النادي التي تديره،إذا ما علمنا إن العراق كان يمر بتيارات فكرية وعقائدية أثرت على النسيج الاجتماعي،ولهذا حاولت الحكومة التأكد من خلوه من أية نشاطات وانتماءات سياسية،عن طرق أجهزتها الأمنية،وبعدها تمنح إجازة فتح النادي،كما ان تعاقب الحكومات كان دائماً ما يعيد موضوع تأسيس النادي إلى الواجهة،بعد إدخال بعض النصوص الجديدة إلى قانون الجمعيات.

اشتمل البحث على أربع محاور رئيسية،تناول المبحث الأول منها(المراحل الأولى لتأسيس نادي عمال عين زاله)،أما المبحث الثاني فانه استعرض قضية(موافقة الحكومة العراقية فتح نادي عمال عين زاله) في حين تضمن المبحث الثالث (الخدمات الاجتماعية وتطورها لعمال نفط عين زاله)، بينما اشتمل المبحث

الرابع على (تعديل قانون الجمعيات وانعكاسه على نادي عمال عين زاله) .

المبحث الأول. المراحل الأولى لتأسيس نادي عمال عين زاله.

حاولت شركة نفط الموصل الاعتماد على هيئة إدارية وفنية في سبيل تنظيم عملية إدارة العمال، من خلال كادر يتم انتخابه من عمال الشركة ليكون بمثابة هيئة رسمية ناطقة باسمهم، ولأجل إعطاء هذه الهيئة الصبغة القانونية قامت شركة نفط الموصل في ١٣ ايار ١٩٥٣ بمخاطبة متصرفية لواء الموصل عبر كتاب رسمي، طالبت فيه الموافقة بمنح رخصة بفتح نادي اجتماعي وثقافي للعمال في موقع الشركة في ((عين زاله))[١]، وأوضحت الشركة بان الغاية من فتح النادي هو لتمتع العمال باستعمال المكتبة الموجودة في النادي، فضلاً عن المراكز الترفيهية الأخرى، ولإنماء الروح الرياضية والثقافية على حد وصفها، وختمت المذكرة بان هذا النادي ليس لديه أي نشاطات سياسية تخالف قوانين الدولة[٢] .

أخذت متصرفية لواء الموصل بدراسة فحوه كتاب شركة نفط الموصل المحدودة، وبعد الاطلاع على الشروط القانونية والدستورية، أجابت المتصرفية الشركة،بأنه في حالة تأسيس أي نادي ترفيهي واجتماعي، فانه يجب في البدء مخاطبة وزارة الداخلية في ذلك[٣]، وفقاً لإحكام قانون الجمعيات العراقية لسنة ١٩٢٢، ولاسيما الفقرة (٦) التي تنص على ذلك بشكل واضح وصريح[٤]، كما طالبت المتصرفية من شركة نفط الموصل بان يكون الطلب محتوياً على تفاصيل عديدة [٥]ومن أبرزها:-

١. أسماء طالبي التأسيس،على لايقل عددهم عن (٧) أشخاص.
٢. مقاصدها على وجه التفصيل (أن لا تنتمي إلى أية أحزاب سياسية) .
٣. عنوان الجمعية.
٤. مركزها(موقعها الجغرافي)
٥. أسماء الذين تؤلف منهم لجنة الإدارة وصفاتهم وعناوينهم.
٦. صورة من نظام الجمعية الذي يراد وضعه.

وختمت متصرفية الموصل مذكرتها بالقول ((بأنه يجب أن يكون تشكيل هذا النادي ممضي من جميع أعضاء اللجنة ومنتخبين ولاتقل أعمارهم عن (٢٠) سنة)) [٦] .

وعلى إثرها بادر مدير الحقول في شركة نفط الموصل فيلدز مانجر (Fields Manger) بإرسال كتاب إلى متصرف لواء الموصل في ٥ حزيران ١٩٥٣، يحمل نسخ عدة من نظامها الداخلي،

ومن خلاله تم الإجابة على كل الأسئلة التي تم رفعها الى المتصرفية، إذ تم تسمية النادي المزمع إنشائه باسم ((نادي مستخدمي شركة نفط الموصل في عين زاله))،وبين أن الغرض من إنشائه هو لتنمية الروح الاجتماعية لعمال الشركة، لكن ضمن شروط محددة ومطابقة لقانون الجمعيات العراقية،ويحق لجميع عمال شركات النفط وخطوط الأنابيب العاملة في العراق اثناء زيارتهم إلى حقول عين زاله المشاركة في النادي كأعضاء مؤقتين دون ان يدفعوا بدل رسوم[٧]، لكن شركة نفط الموصل اشترطت ان تتولى بنفسها تعين رئيس النادي وأمين الصندوق والسكرتير مع انتخاب لجنة النادي والتي حددت بـ(٥) أعضاء،في حين ان على أعضاء النادي وجميعهم من العمال في الشركة تقديم مبلغ (١٥٠) فلس رسم اشتراك شهري في النادي، أو دفع مبلغ دينار ونصف سنوياً [٨] .

أما بالنسبة لاجتماع أعضاء النادي فقد تم تحديده بعد نهاية السنة المالية المقررة في يوم ٣١ اذار من كل سنة، على ان يتم تبليغ أعضاء النادي بتاريخ انعقاده ويتسلموا جدول الأعمال قبل (٧) أيام على الأقل من ذلك التاريخ،ولغرض تحقيق النصاب فانه يتطلب الحصول على (٢٠%) من أعضاء النادي ، وتكون شركة نفط الموصل المحدودة هي الجهة المختصة لممارسة الصلاحيات لاتخاذ الإجراءات والقيام بالتصرف قانوناً باسم النادي أمام وزارة الداخلية على ان تعرض الشركة سجلات بأسماء وصفات وعناوين جميع أعضاء النادي ،مع إدراج محاضر جميع جلسات اللجان واجتماع النادي سواءً الاجتماعات الفرعية أو العامة مع مراعاة تسجيل النفقات والإيرادات في النادي، وفي حالة تغير المقر الرئيسي أو التعليمات أو الأنظمة العائدة له، فان شركة نفط الموصل سوف تقوم إعلام وزير الداخلية بذلك[٩].

أخذت متصرفية لواء الموصل على عاتقها دراسة طلب شركة نفط الموصل في تأسيس النادي الترفيهي، وأرسلت إلى وزارة الداخلية العراقية كافة أوليات تأسيس هذا النادي مع النظام الداخلي، وطالبت من الوزارة تسهيل فتح النادي وعدم الممانعة في ذلك لما له أثر على تنمية الروح الفكرية والاجتماعية لدى العمال في شركة نفط الموصل ، لكن وزارة الداخلية وضمن مسؤوليتها الامنية والقانونية اشترطت على متصرفية لواء الموصل تزويدها بعدة نسخ من النظام الداخلي لتأسيس النادي، لتوزيعها على المؤسسات ذات العلاقة للنظر فيه، وإبداء الرأي في تشكيل هذا النادي حسب الضوابط والقوانين لكل مؤسسة [١٠]، وبالرغم من إرسال متصرفية لواء الموصل للنسخ الإضافية في ١٥ تموز ١٩٥٣ [١١]، الا إن وزارة الداخلية اشترطت إرسال أصل طلب تأسيس النادي مع ضرورة توقيع أسماء أعضاء النادي قبل الانتهاء في أي موضوع [١٢]،ويبدو

إن وزارة الداخلية كانت لاترغب في فتح نادي عمال نفط عين زاله، بسبب خشيتها ان تقوم شركات أخرى عاملة في العراق بفتح نوادي لعمالها، وهذا بدوره سيؤدي إلى ظهور تكتلات عمالية يمكن ان تخترق من جهات حزبية أو دول أجنبية توثر على الأمن الداخلي وتهدد الوضع العام، لاسيما وان العراق كان يمر بظروف سياسية صعبة في تلك المدة.

طالبت شركة نفط الموصل من أعضاء نادي عمال نفط عين زاله، بضرورة تنفيذ مطالب وزارة الداخلية، لاسيما أسماء وتواقيع خمسة من الأعضاء المؤسسين له، وضرورة ارسالهم مذكرة خاصة موجهة إلى وزارة الداخلية، لان الوزارة لاتعترف بأي نادي اجتماعي ما لم يوقع عليه أعضائه، لاسيما وان شركة نفط الموصل هي من قدم الطلب وهذا بدوره سيعيق فتح النادي لأنه مخالف للقانون، وعلى اثرها سارع أعضاء النادي بتقديم كتاب رسمي إلى وزارة الداخلية وباللغتين العربية والانكليزية في ٢٢ تموز ١٩٥٣ جاء فيه ((نحن الموقعين أدناه نقدم لمعاليكم طلبنا هذا للحصول على إذن بفتح نادي اجتماعي لمستخدمي شركة نفط الموصل في عين زاله تحت إشراف الشركة)) [١٣] ، وذيلت هذه المذكرة بتوقيع الأعضاء المؤسسين وهم كل من:ـــ

١. غازي خياط
٢. سعد علي الجميل
٣. عبد المنعم حمدي
٤. جميل حاج اسماعيل
٥. مال الله سليمان[١٤] .

أما فيما يخص طلب وزارة الداخلية بإرسال عدة نسخ للنظام الداخلي لنادي عمال نفط عين زاله،فان متصرفية لواء الموصل اعتراضت على هذا الطلب، لأنها سبق وان أرسلت هذه النسخ إلى الوزارة، وعلى الأخيرة مراجعة كل الكتب المرسلة سابقا قبل مخاطبة المتصرفية[١٥]، ولم تقم متصرفية لواء الموصل برفع أصل طلب تأسيس نادي عمال نفط عين زاله الموقع عليه من غازي خياط ورفاقه إلى وزارة الداخلية الا في ١٨ اب ١٩٥٣[١٦]، وذاك بعد مراجعة كافة أوليات فتح النادي من جهة،وللحيلولة دون وجود نقص في شروط قانون الجمعيات والنوادي مما يؤثر في تأخير فتح النادي من جهة أخرى، وعليه وجدت وزارة الداخلية نفسها أمام الأمر الواقع، وقامت بدراسة مضمون كتاب متصرفية لواء الموصل في تأسيس نادي عمال نفط عين زاله، وفي ٣٠ آب ١٩٥٣ قررت مخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية، لبيان رأيها في هذا الموضوع من الناحية القانونية والإدارية، وتسألت هل ان فتح هذا النادي يخالف الأنظمة والقوانين العراقية [١٧].

وهنا وجدت شركة نفط الموصل بان الإجراءات التي اتبعتها الحكومة العراقية في فتح النادي غير مبرر بها من وجهة نظرها، لان الشركة في إدارتها وتنظيمها لا تتبع الحكومة العراقية بل هي مرتبطة بمؤسسين أجانب وشركات عالمية، وإنها أي الشركة صاحبة امتياز استثمار النفط وتصديره وفق مقاولة الامتياز منذ سنة ١٩٣٢.

المبحث الثاني. موافقة الحكومة العراقية فتح نادي عمال عين زاله.

لم تكن شركة نفط الموصل المحدودة بمعزل عن كل المراسلات والمذكرات،بين متصرفية لواء الموصل ووزارة الداخلية، فقد كانت تضغط تجاه فتح النادي بكل الطرق، وتشجع أعضائه المنتخبين بهذا الاتجاه، لأنها رأت ان من مصلحة الشركة وجود مراكز ترفيهية وخدمية، بما يعزز شعور العمال باهتمام الشركة بهم في توفير كل وسائل الراحة والخدمات،وهذا سينعكس في زيادة الإنتاج النفطي،وان الشركة لاتريد ان تصطدم مع رغبات عمالها في توفير هذه الخدمات،فرمت الكرة في ساحة الحكومة العراقية،لأنها لاتريد إعادة أحداث فجوة بينها وبين عمالها مثلما حدث أثناء(إضراب عمال شركة نفط الموصل سنة ١٩٤٨)[١٨].

بعد وصول كتاب وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمت الأخيرة بطلب وزارة الداخلية في فتح نادي عمال نفط عين زاله وأخذت بدراسة فتح النادي من كافة النواحي، وفي ٣ أيلول ١٩٥٣ قررت وزارة الشؤون الاجتماعية منح إجازة تأسيس وفتح النادي التابع لشركة نفط الموصل بموقع الشركة في عين زاله، وأرسلت نسخ عديدة من موافقة فتح النادي إلى وزارة الداخلية ومديرية الشرطة العامة ومتصرفية لواء الموصل [١٩] ،الا ان وزارة الداخلية وكإجراء امني قامت بالتحري عن أعضاء النادي (غازي خياط ورفاقه) بسبب خشيتها ان يكونوا منتمين إلى أحزاب سياسية أو حركات معارضة للحكومة العراقية، فأرسلت إلى مديرية الشرطة العامة (شعبة التحقيقات الجنائية) للتحقيق في سجلاتهم الخاصة، وبعد التحري والبحث وجدت هذه الشعبة بان أعضاء نادي عمال نفط عين زاله ((من ذوي الأخلاق الجيدة والسمعة الحسنة وليست لهم ميول أو نزعات مضرة ولم يسجل لديها شيء ضدهم ولم تظهر عليهم محكوميات سابقة))[٢٠].

وعلى إثرها بادرت وزارة الداخلية إلى جمع كافة أوليات تأسيس النادي، وطابقتها مع قانون الجمعيات العراقية، وقررت منح إجازة فتح نادي عمال نفط عين زاله وبصورة رسمية في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ وموقعة من قبل وزير الداخلية، إذ تنص المادة (٧) من قانون تأليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢،بان يقوم وزير الداخلية حصراً بمنح إجازة أي نادي أو جمعية [٢١]،واشترطت الوزارة بان يتم وضع

مادة في نظام النادي الداخلي تتضمن بيان من يتعاطى المعاملات الرسمية باسم النادي، على ان يتم دعوة أعضاء النادي المنتخبين (غازي خياط ورفقائه) إلى الاجتماع خلال شهر من تاريخ صدور قرار منح إجازة فتح النادي، وانتخاب هيئة إدارية له حسب المادة (٨) من قانون الجمعيات[٢٢].

وما أن وصل كتاب وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء الموصل بالموافقة على فتح نادي عمال نفط عين زاله، حتى أرسلت المتصرفية في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٣ نسخة من الموافقة إلى شركة نفط الموصل ومديرية شرطة لواء الموصل وإلى أعضاء نادي عين زاله، وطالبتهم الالتزام بتوجيهات وزارة الداخلية، فضلاً عن مطالبتها بتشكيل أعضاء الهيئة الإدارية للنادي[٢٣] .

اعترضت شركة نفط الموصل ان يكون أعضاء النادي هم من يمثل نادي عين زاله، لأنهم في الأصل عمال لديها ،لان شركة نفط الموصل هي شركة استثمارية أجنبية غير حكومية،ومرتبطة مع الحكومة العراقية باتفاقيات رسمية، لذا لايمكن ان يمثل عمالها الصفة الرسمية في المخاطبات والكتب المتبادلة مع الحكومة العراقية، ولاجل ذلك بعثت شركة نفط الموصل كتاب رسمي إلى وزارة الداخلية في ٢٣ تشرين الثاني١٩٥٣وعلى ضوء كتاب الوزارة – سابق الذكر [٢٤]،ذكرت فيه عدة نقاط أساسية يمكن الارتكاز عليها بعد فتح النادي وتلخصت تلك النقاط كالتالي:.

١. اعتبار شركة نفط الموصل المحدودة الجهة المختصة في ممارسة الصلاحيات والإجراءات والقيام بالتصرف قانوناً وباسم النادي، لذلك تعد هذه الشركة هي المخولة في تعاطي المعاملات الرسمية وباسم النادي.

٢. يعد مدير حقول نفط عين زاله رئيساً لنادي عمال نفط عين زاله فضلاً عن صفته الرسمية بتمثيل الشركة [٢٥] .

أما بالنسبة لأعضاء النادي الرئيسيين، فقد أوضحت شركة نفط الموصل لوزارة الداخلية، بأنها قامت بانتخابات عامة وحرة وفاز فيها كلُ من غازي خياط (رئيس اللجنة) و سعد علي الجميل (وكيل رئيس اللجنة) ورارتان اراد بسيان (امين الصندوق) وجميل حاج اسماعيل (سكرتير اللجنة)، أما أعضاء اللجنة الفرعية فقد تم تشكيل انتخابات سرية وفاز فيها كل من مال الله سليم وجميل عبد الاحد وإبراهيم حنا وبطرس مطلوب وارد اواست كسباريان[٢٦] .

وعلى إثرها باشر أعضاء نادي عمال نفط عين زاله مهامهم في إدارة النادي تحت إشراف شركة نفط الموصل، لاسيما فيما يخص تنظيم إدارة المراكز الخدمية من سينما والعاب رياضية

والمكتبة ....الخ، الا إن ظروف البلاد كانت تسير في اتجاه أخر،إذ حدثت إضرابات عمالية عديدة في الربع الأخير من سنة ١٩٥٣وبعدة مؤسسات حكومية وأهلية، لاسيما إضراب عمال السكائر في شركة الدخان الأهلية، مطالبين بزيادة أجورهم وتحقيق مطالب عادلة للعمال فاتسعت دائرة هذه الإضراب لتشمل جميع قطاعات العمال في العراق [٢٧].

أما عمال شركة نفط الموصل فإنهم تعاطفوا مع تلك الإضرابات، الا ان تأثيرها انعكس بشكل كبير على عمال شركة نفط البصرة (Petroleum Basra Company) [٢٨]، بعدما اضرب جميع عمال شركة نفط البصرة والبالغ عددهم (٣٠٠٠) عامل في ٥ كانون الأول ١٩٥٣ مطالبين بتأسيس نقابة خاصة بهم، وتقليل ساعات العمل،وإيقاف الطرد الكيفي مع زيادة أجور العمل [٢٩]،الا ان شركة النفط رفضت هذه المطالب،مما اضطر المحتجين العمال المضربين إلى النزول إلى الشارع بعدما تلقوا جميع أنواع من الدعم من الحركات الثورية وأحزاب المعارضة وجميع نقابات العمال، كما ساهم عمال شركة نفط الموصل بالاحتجاجات الداعمة لمطالب شركة نفط البصرة،باعتبار ان جميع المساهمين في شركات النفط العاملة في العراق لهم نفس النسب والحصص في تلك الشركات،وعليه ولم ينته هذا الإضراب إلى في ١٨ كانون الأول ١٩٥٣ بعد تدخل الحكومة العراقية ورضوخ شركة نفط البصرة بتلبية مطالب العمال المضربين عن العمل[٣٠] .

المبحث الثالث. الخدمات الاجتماعية وتطورها لعمال نفط عين زاله.

مما لاشك فيه أن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها شركات النفط لعمالها مرتبطة ارتباطا وثيقاً بتقوية العلاقات ما بين العمال والشركة،وهذا يتطلب تقديم جميع وسائل الراحة والترفيه للعمال،يقابله زيادة في الإنتاج والإخلاص في العمل من قبل عمال الشركة،وهذا ماسعت اليه شركة نفط الموصل بعد إن استقرت في حقول عين زالة، إذ قامت بتأمين ما يحتاجه العمال من تلك الخدمات ولعل من أهمها:-

١.المطعم.

كانت شركة نفط الموصل تقدم خدمات بسيطة في مطعم عين زالة وهو مطعم صغير لا يتناسب وعدد العمال في الشركة والذي أخذ يتزايد بسبب توسع المشاريع الجديدة المقامة في عين زاله،فظهرت المبادرة في العمل والبناء،لاسيما بعد مطالبة العمال الذين أضربوا سنة ١٩٤٨[٣١] .

بدأت الإعمال في الأول من تشرين الأول ١٩٥٠وتم التخطيط للبناء من لدن مهندس الشركة ديكسن

(O.S.Dieksan) وملاحظ العمران جونسون (J.S.Jownso) في عين زالة، وباشرت الشركة في بناء قاعتين للمطعم أحداهما كبيرة للعمال (لان عددهم كبير)والثانية صغيرة للكتاب الإداريين مع بناء ملحقات المطعم الأخرى وتم مد أسلاك الكهرباء ومياه الشرب إليه اما بالنسبة للاثاث فأخذ معمل النجارة في الشركة على عاتقه أعداد (٢٥) مائدة طعام للقاعة الكبرى وعهد إلى متعهد الشركة(أيليا جمعة) بإعداد(٢٤) مائدة صغيرة للقاعة الأخرى،كما طلب من إحدى الشركات في بغداد بإعداد(٣٠٠) كرسي لتجهيز المطعم،وقدمت شركة نفط العراق(I.P.C) ومقرها في كركوك، القدور الكهربائية،كما تم تجهيز المطعم بثلاجات لحفظ اللحوم والأطعمة فضلاً عن استقبال أسواق الموصل العديد من طلبات الشركة في تامين الأوعية (الصحون والاكواب) والحاجيات الأخرى، وقد أعاقت الإمطار الغزيرة مرات عدة من افتتاح مطعم عين زالة وفي النهاية تم افتتاحه في نهاية شهر شباط ١٩٥٢ من لدن مدير حقول الموصل بتركن(Patrcan) وسط احتفال العمال بانجازه[٣٢] .

أن انجاز المطعم كان له الأثر الواضح لدى العمال الذين راحوا يتناولون ثلاث وجبات طعام في اليوم وبأسعار زهيدة وصلت إلى (٣٠) فلس عن كل وجبة،ويديرها طباخون متخصصون يبلغ عددهم(١٤) شخص يقومون بإعداد هذه الوجبات[٣٣] وكانت الشركة تزود العمال بدفتر خاص مقابل (٩٠٠) فلس ويستطيعون من خلاله تناول الطعام في المطعم ويستقطع من وراتبهم،الذي يسلم إليهم كل (١٥) يوم على شكل وجبات للعمال العراقيين والأجانب وبطريقة منظمة جداً ،إذ كان يسلم العامل ظرف(كارتوني) في داخله قرص معدني مكتوب عليه رقم كل عامل،وبعد استلامه الراتب كاملاً يقوم العامل بإعادة القرص إلى الشركة[٣٤] .

٢. الخدمات الترفيهية.

بما إن حقول شركة نفط الموصل تقع في مناطق بعيدة ونائية في عين زالة فقد وضعت الشركة في حساباتها أولئك العمال الذين لايرون عوائلهم لمدة أسبوع فضلاً عن انها أحدى وسائل الشركة لجذب العمال،فقد تم انشاء صالة سينما منذ سنة ١٩٤٩ تعرض من خلالها الأفلام يوم الأربعاء من كل أسبوع ، لكن بعد تطوير مقر الشركة قامت بعرض أربعة أفلام كل أسبوع حتى ان متصرف لواء الموصل حضر أحد العروض فيها في سنة ١٩٥٣[٣٥]،فضلاً عن وجود كافة وسائل التسلية من بليارد ومشروبات غازية[٣٦]،الى جانب انشاء مكتبة للكتب العربية والانكليزية لتزيد من ثقافة العمال[٣٧] .

٣.الرياضة في عين زالة.

شجعت شركة نفط الموصل عمالها على ممارسة الألعاب الرياضية،فتم فتح ملعب لكرة القدم في عين زالة في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٣،وعلى أثره شكل فريق خاص لكرة القدم من العمال واخذ يخوض المباريات مع الفرق الشعبية[٣٨]،بل تم تشكيل فرق لكرة القدم داخل أقسام الشركة وبأشراف المدير العام،وعلى أثر تطور الألعاب الرياضة انبثقت لجنة للاستعراضات الرياضية تألفت من(٥)أعضاء من عمال الشركة يرأسها رئيس لجنة الادارة وتكون مسؤولة عن(١٩) لعبة من أهمها كرة السلة والطائرة وكرة المضرب(مضرب التنس) والسباحة فضلاً عن كرة القدم موزعة على شكل أقسام تحت رعاية هذه اللجنة، فازدهرت الحركة الرياضية وتم أشراك المدارس المجاورة للشركة ورصدت جوائز مشجعة وثمينة لتلك الألعاب[٣٩].

أخذت شركة نفط الموصل تستقطب كافة الأنشطة الرياضية في لواء الموصل وكان متصرف الموصل يحضر أغلب هذه الفعاليات وبأشراف مدير حقول عين زالة ولم تنحصر في لعبة كرة القدم فحسب بل على لعبة طفر الموانع وسباق ١٠٠ متر والطفر العالي ورمي الثقل والرمح والقرص علاوة على حضور الفرق الموسيقية العسكرية،وقامت الشركة بتأمين وسائط النقل للاعبين والمتفرجين من القرى ذهاباً وايابا ً مع تقديم الخدمات المنوعة من عصائر وأطعمة... الخ للزوار والمتفرجين، وبرز العديد من الرياضيين من عمال نفط عين زاله في المحافل الرياضية، لاسيما (عبد الجبار خضير وعبود الصبحة وطارق فصوله)، اذ حصل هولاء على العديد من الجوائز واخذوا يمثلون فريق الموصل الرياضي اثناء اجراء البطولات مع المحافظات الاخرى، كما برز في لعبة كمال الاجسام (صالح عبد القادر) وهو ايضاً من عمال عين زاله واحرز بطولة الموصل لكمال الاجسام ،ويُعد غازي خياط المشرف العام على الانشطة الرياضية في عين زاله فضلاً عن منصبه الوظيفي (مدير التوظيف) ورئيس نادي العمال في عين زاله[٤٠].

٤.خدمات أخرى.

تجهز شركة نفط الموصل عمالها ببدلات عمل كل ستة أشهر ذات لون أزرق،أما الاطباء وعمال المطاعم فانهم يمنحون بدلات ذات لون أبيض[٤١]،كما كانت الشركة تمنح جميع العمال ألأحذية والقفازات والنظارات الواقية للعمل لاسيما للحدادين والنجارين،وتقوم الشركة بتوزيع مفكرات الجيب والتقاويم السنوية ومجلات(اهل النفط) على العمال كونها أحدى وسائل الترفيه للعامل[٤٢].

كما كانت الشركة تقيم حفلات بمناسبات متنوعة، إذ تقام على مركز عين زالة الترفيهي حفلات تحضرها العوائل،وتقام ايضاً حفلات لمناسبة ميلاد الملك أو حفلة وداعية لأحد مدراء الشركة أو للمتصرفين حينما ينقلون أو يتقاعدون حسب علاقتهم مع ادارة الشركة،كما أنشأت الشركة محلات خدمية متنوعة في داخل الشركة لاسيما محل للحلاقة الذي يشترط بصاحبه ان يكون مجاز من قبل الدولة ،كما تم انشاء فرقة من الاطفائيين فضلاً عن بناء دكاكين للخياطة وتصليح الأحذية[٤٣] .

المبحث الرابع.تعديل قانون الجمعيات وانعكاسه على نادي عمال نفط عين زاله.

وجدت الحكومة العراقية ان قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٢، لايتناسب مع حجم التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الحكومة، لاسيما بعد الإضرابات العمالية الواسعة التي شملت كافة القطاعات الصناعية في البلاد، إذ شرعت الحكومة العراقية قانوناً جديداً للجمعيات والنقابات والنوادي حمل الرقم (١٩) لسنة ١٩٥٤، أجرت من خلاله تعديلات وإعادة صياغة بعض نصوص قانون الجمعيات القديم [٤٤]، هذا الأمر حتم على وزارة الداخلية أعادة ترتيب مسألة فتح النوادي المرخصة سابقاً، ومنها نادي عمال نفط عين زاله، إذ حددت المواد (٦ ،٨) وفقراتها حق وزير الداخلية بإصدار تعديلات على قوانين الجمعيات أو إلغاء فقراتها، مع مراقبة النظام الداخلي للنادي،وان أي تعديل تجريه إدارة النادي على نظامها الداخلي يُعد نافذاً إذا لم يقرر وزير الداخلية رفضه خلال مدة (١٥) يوماً من تاريخ تبلغه به[٤٥] .

اعتبر نادي عمال نفط عين زاله ملغياً من الناحية القانونية، ما لم تقم شركة نفط الموصل بالتدخل لإعادة فتحه وفق مواد القانون الجديد، وعليه طالبت الشركة من إدارة النادي بتقديم طلب إعادة فتحه النادي من جديد،ويكون موجهاً إلى وزارة الداخلية وفقاً لإحكام القانون الجديد ، فأوعز غازي خياط ورفاقه الى مطالبة وزارة الداخلية بإعادة فتح النادي وتحت إشراف شركة نفط الموصل، وتم إرفاق (٥) نسخ من النظام الداخلي للنادي مذيلاً بتوقيع (٧) من مؤسسيه [٤٦]، كما قامت متصرفية لواء الموصل وحسب توجيهات وزارة الداخلية بالتحري مرة أخرى عن أعضاء نادي عمال نفط عين زاله، وذلك بإرسال طلب التحري إلى شرطة اللواء لبيان رأيها، وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٥٤ أجابت مديرية الشرطة للواء الموصل(الشعبة الخاصة) بان الأعضاء المؤسسين للنادي متوفرة فيهم الشروط القانونية لفتح النادي، وان سمعته كانت جيدة قبل إلغائه بموجب قانون (١٩) لسنة ١٩٥٤ ولم تؤشر عليه أية أعمال تهدد الأمن العام،ولا مانع لديها من إسعاف الطلب

[٤٧]،ودعمت متصرفية لواء الموصل هذه التوجهات واثنت على أعضاء النادي وأوضحت لوزارة الداخلية بأن أعضاء النادي ذو ميول حسنة وليس هنالك مانعا من إعادة منح رخصة جديدة للنادي [٤٨]، وهذا يدل ان النادي وأعضائه لم تسجل عليهم أية مؤشرات أمنية او ارتباطات حزبية، يمكن أن تؤثر على سيرتهم الذاتية أو في رفض الحكومة العراقية منحهم رخصة فتح النادي.

من جهة أخرى قدمت شركة نفط الموصل في ١ كانون الأول ١٩٥٤ توضيحاً من خلال كتاب رسمي تم إرساله إلى وزير الداخلية بشأن عدم خضوع نادي عمال نفط عين زاله من المادة ١(أ) من قانون الجمعيات رقم(١٩) والتي تنص على أن ((الجمعية هيئة ذات صفة دائمة مؤلفة من أشخاص عدة موحدين معلوماتهم أو مساعيهم لتحقيق أغراض مشروعة غير الربح وتشمل النوادي))[٤٩]، وهذا مخالف لتوجهات شركة نفط الموصل، التي تبتغي الربح اليسير وعدم منح أعضاء النادي الصفة الدائمة في النادي،كما أنها بينت بان الغرض من تأسيس النادي في الأصل هو لترفيه عمالها الدائميين والمتعاقدين(العاملين بعقد مؤقت)، ويدار هذا النادي من قبل عمالها،وان الشركة تتحمل مسؤولية أعباء تخصيص احد بناياتها كمركز للنادي وتجهيز كافة مفاصله بنفقات التأثيث والتجهيزات الضرورية الأخرى، مقابل استيفاء مبالغ رمزية تخصم من أرباح المبيعات على ان لا تتجاوز نسبة١٠%، وتصرف على المناسبات الخاصة، أما المصروفات الأخرى فان الشركة تتكفل بصرفها[٥٠] .

وهنا أصرت وزارة الداخلية بان أية جمعية أو نادي ضمن مؤسسات الحكومة العراقية يجب ان يخضع للقوانين العراقية،ولا يمكن لشركة نفط الموصل ان تتصرف وفق رغباتها من دون استشارة الحكومة العراقية، الا أن شركة نفط الموصل رفضت ذلك،على اعتبار ان الشركة ذات طابع اجنبي، ولايوجد في القانون نص يحتم على الشركة الخضوع لقوانينها وأنها أي الشركة مرتبطة بالحكومة العراقية وفق مقاولة امتياز معترف بها دولياً [٥١] .

بدأت الخلاف يتسع بين الحكومة العراقية وشركة نفط الموصل بسبب إعادة فتح نادي عمال نفط عين زاله، إذ تنصلت وزارة الداخلية عن كافة تعهداتها السابقة، وجعلت من نصوص مرسوم (١٩) لسنة ١٩٥٤ سنداً للتعامل مع الشركة، وحتى أنها لم تعد تعترف باللجان وهيئات وأعضاء النادي حسب هذا المرسوم، الأمر الذي دفع شركة نفط الموصل إلى الاعتراض على هذا الإجراء على أساس أنها تتحكم في النادي وليس بالأعضاء أو اللجان [٥٢] .

وتيجة ذلك، ولقطع الطريق على شركة نفط الموصل قامت وزارة الداخلية في ١٨ كانون الأول ١٩٥٤ بإرسال طلب موافقة الوزارة في إعادة فتح النادي وفقاً لشروط وضوابط قانون (١٩) لسنة ١٩٥٤، ولكنها أكدت على حذف عبارة (يعين الرئيس وامين الصندوق والسكرتير من قبل إدارة الشركة) من المادة(٦) وإبدال كلمة خمسة أعضاء إلى ثمانية أعضاء من نفس المادة، واضافة مادة تمنح فيها الحكومة عزل اعضاء لجنة النادي، فضلاً عن تغيرات اخرى وفي مواد عدة تعطي للحكومة العراقية صلاحيات واسعة في التحكم بالنادي[٥٣]،الا ان شركة نفط الموصل رفضت هذا الامر بشكل جذري.

وكانت شركات النفط العاملة في العراق وبصورة دائمة توحي للحكومة العراقية بأنها مستقلة في إعمالها واجراءاتها الإدارية والفنية،وإنها لاتخضع للقوانين العراقية الا ضمن شروط توقيع المقاولة ومنح الامتياز من الحكومة العراقية، ولاجل ذلك أصرت شركة نفط الموصل عدم خضوعها لقانون الجمعيات،بحجة ان نادي عمال نفط عين زاله تم تشكيله من قبل الشركة وليس للحكومة العراقية أي دور فني أو رقابي، بل ان الشركة أنكرت ان يكون النادي فيه أعضاء أو لجان تشرف عليه الشركة[٥٤] .

وتيجة الضغط الذي لعبه مدراء شركات النفط العاملة في العراق قامت وزارة الداخلية بمنح نادي عمال نفط عين زاله إجازة ممارسة المهنة ، لكنها اشترطت بأعلام الوزارة بأسماء أعضاء اللجنة الإدارية للنادي [٥٥]،وتم مخاطبة المستر رتشي(Retshe) المدير المفوض لشركات النفط في بغداد بهذا الشأن، وذكرت بأن الحكومة العراقية قد وافقت على منح المراكز الترفيهية(النوادي) التي أوجدتها الشركة وتمنح من قبلها إجازة ممارسة المهنة، وان هذه النوادي لايشملها قانون الجمعيات، لكن إذا أقدمت الحكومة العراقية على حل أو إعادة تنظيم المراكز الترفيهية و الجمعيات فان نوادي الشركة سوف تخضع لهذا الإجراء وعليها طلب الإجازة من جديد وبنفس الطريقة، وختمت المذكرة بان المدير المفوض كان قد اقترح استبدال كلمة نادي بكلمة أخرى لتفادي الخطأ الذي قد ينجم في المستقبل حين تفسير كلمة(النادي) [٥٦]، ولأجل ذلك تم عقد عدة اجتماعات في مقر شركة نفط الموصل في عين زاله لدراسة قضية نادي عمال نفط عين زاله، وتم خلالها مناقشة كيفية تفادي الأخطاء التي وقعت بها الشركة مع الحكومة العراقية، واخذ بنصيحة مدير الشركة ريتشي، وقررت الشركة عدم خضوع نادي عمال نفط عين زاله لقانون الأندية والجمعيات العراقي، كما حصلت الموافقة على تحويل النادي إلى مراكز ترفيهية أي انه تم استبدال اسم

نادي عمال نفط عين زاله بكلمة الى (المركز الترفيهي في عين زاله) وهو على قسمين الأول للموظفين والثاني للعمال والمتعاقدين[٥٧].

اعترضت وزارة الداخلية في ١٢ نيسان ١٩٥٥على الإجراءات التي قامت بها شركة نفط الموصل،وذكرت بان القيام بغلق نادي عمال نفط عين زاله وتحويله إلى مركز ترفيهي يتعارض مع قانون الجمعيات العراقي،وان هذا الأمر يجب ان يقرره أعضاء الهيئة الإدارية للنادي،وفق المادة (١٨) من مرسوم الجمعيات١٩ لسنة ١٩٥٤،مع الأخذ بالاعتبار بان حل النادي يعني تصفية أمواله وأثاثه وجميع ممتلكاته[٥٨].

أصبحت مسألة غلق نادي عمال نفط عين زاله من عدمه ، أزمة حقيقية بين شركة نفط الموصل ووزارة الداخلية العراقية،وراحت الكتب والمخاطبات الرسمية تتبادل بين الطرفين بشكل لافت للنظر،إذ كانت الوزارة متمسكة بخضوع النادي لقانون الجمعيات العراقي على الرغم من التنازلات التي قدمتها للشركة، في حين كانت شركة نفط الموصل تحاول إبعاد النادي عن أية تأثيرات حكومية رسميه على أساس أنها شركة أجنبية وليست ذات صفة حكومية،كما تدخلت متصرفية لواء الموصل على خط ألازمه باعتبار ان الشركة واقعة ضمن مسؤوليات اللواء [٥٩]، إذ طالبت متصرفية لواء الموصل من وزارة الداخلية القيام بمراجعة شاملة في أصل تأسيس نادي عمال نفط عين زاله في سبيل الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين[٦٠]، الا ان وزارة الداخلية أنكرت بان تكون قد منحت إجازة لنادي عمال نفط عين زاله ، وذلك قبل صدور قانون الجمعيات ١٩ لسنة ١٩٥٤ [٦١].

من جهتها أيدت متصرفية لواء الموصل ما جاء بطلب وزارة الداخلية، الا ان الشركة تمسكت بحقها بتأسيس النادي وعدم خضوعها لقانون الجمعيات، ونتيجة ذالك أرسلت وزارة الداخلية بكتاب رسمي في ١٥ تشرين الاول ١٩٥٥ إلى الشركة أكدت من خلاله مرة أخرى بضرورة تصفية أموال النادي وإغلاقه في حال تحويل النادي الى مركز ترفيهي، باعتبار ان ذلك هو الطريقة القانونية لمعالجة الموضوع، وعلى الشركة الرجوع إلى محكمة البداءة المختصة للنظر في حل هذه الأزمة حسب قانون الجمعيات العراقي، الذي يحتم الرجوع إليه حين حدوث مشكلة في تفسير مواد القانون [٦٢]،الا ان الشركة تمسكت بموقفها،وطالبت بالرجوع إلى شروط عقد الامتياز مع الحكومة العراقية ، لا إلى قوانين المحاكم العراقية، أما بالنسبة لأموال النادي، فهذا الأمر من اختصاص الشركة ولايمكن إغلاق النادي تحت أي ظرف لأنه لايوجد نص قانوني يحتم عليها الخضوع لقوانين جديدة تفرضها عليها الحكومة، التي لاتزال متمسكة بنص المادة(٢٥) من مرسوم الجمعيات(١٩) لسنة ١٩٥٤[٦٣].

هذا الامر دفع الحكومة العراقية بالبحث عن ثغرات في اتفاقيتها مع الشركة، الا أنها لم تستطع من إيجاد الحل المناسب، وبقي نادي عمال نفط عين زاله يمارس نشاطه حتى سقوط الحكم الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ومجيء النظام الجمهوري الى سدة الحكم برئاسة عبد الكريم قاسم [٦٤]، وتم إلغاء قانون الجمعيات السابق وإصدار قانون جديد حمل رقم (١) لسنة ١٩٦٠ مكون من

(٤٧) مادة قانونية[٦٥] .

ومن خلال هذا القانون تم فتح جميع ملفات الجمعيات والنوادي، بما فيها ملف نادي عمال نفط عين زاله،إذ استعلمت وزارة الخارجية من جديد من متصرفية لواء الموصل بشان موقف النادي من قانون الجمعيات والنوادي الجديد، وطالبتها بالقيام بدراسة الوضع القانوني مع شركة نفط الموصل، وبما ان موقع الشركة يقع ضمن الحدود الإدارية لناحية زمار التابعة لقضاء تلعفر، فقد أخذ هذا الأمر كتب ومخاطبات كثيرة مع الدوائر الرسمية ذات العلاقة ، وقد أوضحت جميع هذه الدوائر بان شركة نفط الموصل لديها (مركزين) للترفيه احمدهما لكبار الموظفين والثاني للعمال،ويتم استخدامهما من قبل الشركة مباشرة بوساطة مجموعة من عمالها،أما بنائها وأثاثها فانه يعود بملكيته للشركة نفسها،غير ان الشركة تستقطع مبالغ زهيده من العمال لقاء ممارستهم العاب ((التنس ومناضد البلياردو وكرة المنضدة والمسابح، وغير ذلك)) [٦٦] .

كما أيدت مديرية امن لواء الموصل في ١٣ آب ١٩٦٠ ماجاء ضمن الدوائر الرسمية، وذكرت بان فعاليات النادي مقصورة على الترفيه اثناء وقت راحة العمال وفراغهم منه، وهي أشبه ب(كازينو خاصة للعمال) ولا يوجد ما يهدد الأمن العام[٦٧]، وعلى إثرها وبعد جمع كافة المعلومات أرسلت متصرفية لواء الموصل في ٢٥ أيلول ١٩٦٠ إلى وزارة الداخلية بكتاب رسمي مرفق معه كافة الكتب والمخاطبات، شرحت من خلاله إدارة المراكز الترفيهية لشركة نفط الموصل وفعالياته ونشاطاته، وذيلت هذا الكتاب بالقول ((ان هذين المركزين لايشملها قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠)) [٦٨] .

وجدت وزارة الداخلية بأنه لامناص من يكون نادي عمال نفط عين زاله مستقلاً عن قانون الجمعيات على ان تقوم شركة نفط الموصل بإدارته ورعايته وتمويله، وتتحمل كافة التبعات القانونية من ناحية ضبط الأمن والاستقرار في المنطقة بالنسبة لعمالها، وقامت في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠ بإرسال كتب رسمية لكافة المتصرفيات التي تتواجد بها شركات النفط العاملة في العراق والتي تدخل ضمن

قانون النوادي أو المراكز الترفيهية، تعلمهم فيها بان هذه المراكز والنوادي لا تتعارض مع قانون الجمعيات العراقي على ان لا تقوم بإجراء انتخابات أو تعين أعضاء جدد من خارج الشركة دون إعلام وزارة الداخلية، وان تقوم الشركة بادرة النادي من خلال عمالها حصرا [٦٩]،وما ان وصل مضمون كتاب وزارة الداخلية حتى بدأت شركة نفط الموصل بعقد عدة مداولات واجتماعات، إذ أيدت ما جاء بنص كتاب وزارة الداخلية بشان إدارة المركز الترفيهي من قبلها حصراً، وذكرت بأنها لا تسمح بإجراء انتخابات داخلية لموظفيها ولا تستوفي أية مبالغ أو بدلات اشتراك فعلية من رواد المراكز الترفيهية،وان هذا المركز لا يدخل ضمن قانون الجمعيات العراقي[٧٠].

وهكذا وجدت شركة نفط الموصل نفسها مستقلة في إدارة نادي عمال نفط عين زاله،بعد صراع طويل مع الحكومة العراقية التي يبدوا أنها لم تجد في أصل نصوص امتياز نفط الموصل ما يحتم على الشركة ان تكون ملزمة أمامها بخضوع النادي الترفيهي لقوانينها وإجراءاتها المتكررة، كما ان مدراء الشركة في بغداد أو المدراء المفوضين في حقول الشركة أو الشركات العاملة في العراق،كانوا يتمتعون بنفوذ كبير لدى الحكومة العراقية،لأنه وكما معلوم بان الحكومة كانت تعتمد على عوائد النفط في تمويل إدارة الدولة، وان أي مشكلة تحدث بين الحكومة والشركات معناه وقف تمويل الدولة من تلك العوائد، ولهذا كانت الحكومة أحوج إلى تنفيذ اغلب مطالب الشركات، لاسيما وان قضية نادي عمال نفط عين زاله ومدى خضوعه لقانون الجمعيات لم تكن بالمسألة الكبيرة للحكومة إذا ما أرادت الحكومة أن تتغاضى عنه.

الخاتمة

حاولت شركة نفط الموصل تقديم أفضل الخدمات للعمال العراقيين لاسيما بعد إضراب العمال عام ١٩٤٨ لان أحوالهم كانت مزرية جداً،لكن بعد عقد اتفاقية عام ١٩٥٢ تحسنت خدمات الشركة من طعام ونقل وأساليب الترفيه والخدمات المتنوعة وهذا ما أكده جميع العمال في الشركة ، لقد خرجت هذه الدراسة بنتائج مهمة يمكن إجمالها بالنقاط التالية:-

١. أن غاية شركة نفط الموصل في فتح نادي عمال عين زاله هو لإنماء الروح المعرفية والرياضية للعمال،بمايعزز شعور العامل بان الشركة مهتمة فيه،وحاولت تخفيف ضغط العمل في مواقع الشركة عبر توفير كل احتياجاته الضرورية.
٢. ان فتح النادي سيسهم في تنظيم حياة العامل، لان اغلب العمال كانوا من القرى والأرياف،وهم يختلفون في نظم

حياتهم عن طبيعة الحياة داخل الشركة، التي تعتمد على النظم الأوربية في إدارة وتنظيم شؤون العمال.

٣. ان الحكومة العراقية كانت متخوفة من تأسيس النادي لعدة اعتبارات،منها خشيتها أن يكون هذا النادي مركز استقطاب بعض العمال الذين كانت لهم نشاطات سياسية وحزبية،تتعارض مع سياسة الحكومة ولهذا عرقلت تأسيسه في البداية لكنها عادت ووافقت على فتحه بعد ان تأكدت من خلوه من هذه النشاطات.

٤. أثبتت الوقائع والوثائق بان شركات النفط كانت تتمتع بنفوذ قوي لدى الحكومة العراقية في تلك المدة، اذ أن عملية فتح نادي عمال عين زاله شهدت تدخلاً من مدراء الشركة في الضغط على الحكومة باتجاه استقلال النادي عن الضغوط الحكومية، ويعود السبب إلى أن الحكومة كانت تتحاشى الدخول في مشاكل مع الشركة، لأنها كانت تعتمد على أرباح النفط وهي أحوج إلى تلك الأموال في تيسير أمور البلاد، ضمن برنامج مجلس الأعمار الذي شهده العراق في عقد الخمسينات من القرن الماضي.

٥. انعكست الخدمات الترفيهية والرياضية لنادي عمال عين زاله على أهل القرى المحيطة بمقر الشركة، لاسيما الألعاب الرياضية والأنشطة الاجتماعية والحفلات والأعراس التي كانت تقيمها الشركة، مما أدى التى تقوية أواصر العلاقة مابين الشركة وأهل هذه القرى.

هوامش البحث

(*) أن في أصل الوثائق العراقية مذكور تسمية(مستخدم) في إشارة إلى عمال النفط في شركات النفط الأجنبية وليس عامل، ونظراً لان هذه الكلمة لا تتناسب مع الوقت الحالي، فقد تم استخدام كلمة(عامل) لكي تكون سهلة الفهم والتفسير لدى القارئ.

(١) عين زالة، قرية صغيرة تقع في الشمال الغربي من العراق على مسافة (٥٤) ميل(٨٦) كم من الموصل،أما معناها فقد اختلف المؤرخون فيه،ويقال ان اسمها جاء من جريان الماء أوينبوع الماء وزال مائها، وأقامت شركة نفط الموصل المحدودة مقرها ومركز عملياتها فيه للمزيد انظر،سعد علي الجميل،"عين زالة.العين التي زال ماؤها وتفجر منها النفط"،مجلة أهل النفط، لندن، العدد ٣٤، السنة ٣، حزيران ١٩٥٤، ص٤٦.

(٢) دار الكتب والوثائق العراقية، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠، كتاب (٥-أ/٥٣٤) من شركة نفط الموصل الى

متصرف لواء الموصل ،١٣ أيار ١٩٥٣، و(١٧)، ص١٨، وسنشير اليها باختصار بـ(د.ك. و).

[٣] وثائق محافظة الموصل، دائرة المتصرفية،الملف ١٠٦/٨/٦،كتاب (١٦٠١٧)من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية،٢ حزيران ١٩٥٣،و(٣٠)، وسنشير اليها باختصار بـ(و.م .م).

[٤] للتفاصيل بشان هذا القانون ومواده انظر، جريدة الوقائع العراقية، (دون عدد)، ٢ تموز ١٩٢٢.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] و.م .م، الملف ١٠٦/٨/٦،كتاب (بلا) من متصرفية لواء الموصل الى شركة نفط الموصل ،٢ حزيران ١٩٥٣، و(٢).

[٧] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠، كتاب (٥–أ/٥٩٨) من شركة نفط الموصل الى متصرف لواء الموصل ،٥ حزيران ١٩٥٣، و(١٨)، ص١٩.

[٨] و.م .م، الملف ١٠٦/٨/٦،النظام الداخلي لتاسيس نادي مستخدمي شركة نفط الموصل في عين زاله ، و(٢٦–٣٠).

[٩] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠، تعليمات نادي مستخدمي شركة نفط الموصل ، و(٢٤،٢٥ ،٢٦)، ص٢٥–٣٣.

[١٠] و.م .م، الملف ١٠٦/٨/٦،كتاب (٨٨٩٨) من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء الموصل ،٦ تموز ١٩٥٣، و(٥).

[١١] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠، كتاب (١٨٤٧٦)من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية،١٥ تموز ١٩٥٣، و(١٩)، ص٢٠.

[١٢] و.م .م، الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (٩٤٧٨) من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء الموصل ،١٦ تموز ١٩٥٣، و(٧).

[١٣] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠، عريضة مقدمة من غازي خياط الى وزارة الداخلية ،٢٢ تموز ١٩٥٣، و(١٢)،ص ١٣.

[١٤] د.ك. و، الملف نفسه، من شركة نفط الموصل الى وزارة الداخلية، ٢٢تموز ١٩٥٣، و(١٥)، ص٢٠.

[١٥] و.م .م، الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (١٩٣٣٣) من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية ،٢٣ تموز ١٩٥٣، و(٨).

[١٦] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠، كتاب (٢١٨٠٤)، من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية، ١٨ اب ١٩٥٣، و(١٤)، ص١٥.

[١٧] د.ك. و، الملف نفسه، كتاب (١١٦٨٠)، من وزارة الداخلية الى وزارة الشؤون الاجتماعية، ٣٠ اب ١٩٥٣، و(١١)، ص١٢.

[١٨] للمزيد من التفاصيل أنظر،منظمة العمل العربية،مكتب لجنة العمل في البترول والكيماويات،التنظيم النقابي لعمال النفط والكيمياويات في العراق،مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية،(بغداد،١٩٧٩).

[١٩] و.م .م، الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (٣١٨٥) من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة الداخلية ،٣ ايلول ١٩٥٣، و(١٠).

[٢٠] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية،الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠،من مديرية الشرطة العامة(شعبة التحقيقات الجنائية)الى وزارة الداخلية ،٢٢ تشرين الاول ١٩٥٣، و(٨)، ص ٩.

[٢١] للتفاصيل بشان المادة (٧) من قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٢ انظر، جريدة الوقائع العراقية، (دون عدد)، ٢ تموز ١٩٢٢.

[٢٢] و.م .م، الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (١٥٣١٠) من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء الموصل ،٣ تشرين الثاني ١٩٥٣، و(١٧).

[٢٣] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (٢٩٨٨٦) من متصرفية لواء الموصل الى شركة نفط الموصل، ٨ تشرين الثاني ١٩٥٣، و(١١).

[٢٤] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠،كتاب (٥-أ/١٢٧٣) من شركة نفط الموصل الى وزارة الداخلية، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣، و(٣)، ص ٤.

[٢٥] و.م .م. الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (٣٢٧٩١) من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية ،٢ كانون الاول ١٩٥٣، و(٢٠).

[٢٦] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠،كتاب (٥-أ/١٢٧٣) من شركة نفط الموصل الى وزارة الداخلية، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣، و(٣ ، ٤)، ص ص٤- ٥.

[٢٧] للمزيد من التفاصيل أنظر، كاظم الموسوي،الحركة العمالية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، ط١،مؤسسة الجسر للدراسات والن،(السويد، ١٩٩٦)، ص١١٣.

[٢٨] رزاق إبراهيم حسن،تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الإضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت،١٩٧٦)، ص ص ١١٥-١١٨.

[٢٩] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق١٩٥٣-١٩٥٨،ط١، مطبعة جامعة بغداد،(بغداد،١٩٨٠)، ص ص٦٧-٧٢.

[٣٠] عبد الأمير هادي العكام ،تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، ط٢، دار الشـــؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٦)،ص ص٢٨٦-٢٨٧؛ حميدي، المصدر السابق، ص ٧٢ .

[٣١] حسن، المصدر السابق، ص٩٠.

[٣٢] "مطعم عين زالة محاولة جديدة للترفية عن العمال"،مجلة أهل النفط، لندن، العدد٩، السنة ٢، نيسان ١٩٥٢، ص١٦.

[٣٣] شركات نفط العراق والبصرة والموصل،عملياتها وخدماتها في العراق،(بغداد،١٩٦٧)، ص ص ٧٨-٨٦.

[٣٤] للمزيد من التفاصيل انظر، عيدان شبيب سليم الحمداني ، شركة نفط الموصل المحدودة ١٩٢٨-١٩٥٨ دراسة تاريخية،رسالة ماجستير،كلية الآداب، (جامعة الموصل،٢٠١٢).

[٣٥] "عين زالة" مجلة أهل النفط، لندن، العدد ٢٩، السنة ٣، كانون الأول ١٩٥٣، ص٥٨.

[٣٦] شركة نفط العراق ـ البصرة ـ الموصل، نفط العراق عام ١٩٥٢،(لندن، ١٩٥٣) ، ص ٣٢.

(٣٧)Stephen Hemsley Longrigg , Oil Middle East ,Oxford, (londdon, 1961) , p.185.

[٣٨] "الرياضة في عين زالة"مجلة اهل النفط، لندن، العدد٢٩،السنة ٣،كانون الأول ١٩٥٣،ص ٥٣.

[٣٩] جريدة فتى العراق، العدد (٣٤) ٢٥ نيسان ١٩٥٥.

[٤٠] المصدر نفسه، الأعداد (٢٠٥٦) ٢٣ ايار ١٩٥٧؛(٢٠٧٩)١٥ اب١٩٥٧،(٢٠٩١) ٢٦ ايلول ١٩٥٧.

[٤١] شركات نفط العراق البصرة والموصل،عملياتها وخدماتها...، ص١٢٥.

[٤٢] صناعة النفط –كما تمثلها في العراق عمليات شركة نفط العراق–شركة نفط الموصل–شركة نفط البصرة، (د،ت)، ص٥٤.

[٤٣] جريدة فتى العراق، الأعداد(٩٩) ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢؛ (٢٠٩١)٢٦ ايلول ١٩٥٧؛ (٢١٦٨)٢٦ حزيران ١٩٥٨.

[٤٤] للمزيد من التفاصيل بشان نصوص هذا لقانون انظر، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٦٧، ٢٢ ايلول ١٩٥٤.

[٤٥] المصدر نفسه.

[٤٦] د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، الملف ١٠٤٦٥ /٣٢٠٥٠، عريضة مقدمة من غازي خياط الى وزارة الداخلية ، و(٣)، ص ص ٣–٤.

[٤٧] و.م .م.الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (١٦٨١٣)من مديرية شرطة لواء الموصل (الشعبة الخاصة) الى متصرفية لواء الموصل،١١ تشرين الثاني ١٩٥٤، و(١٤).

[٤٨] د.ك. و، ملفات متصرفية لواء الموصل، الملف ١٠٦٣٦ /٣٢٠٥٩/٤، كتاب (٣٢٣٧٤) من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية،١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤، و(٨)، ص ٩.

[٤٩] جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٦٧، ٢٢ أيلول ١٩٥٤.

[٥٠] و.م .م. الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (١٠١٩٩/٥٠/٢٤) من ممثل شركات النفط في العراق الى وزارة الداخلية ،١ كانون الاول ١٩٥٤، و(٤٥).

[٥١] للمزيد من التفاصيل بشان مقاولة امتياز نفط الموصل مع الحكومة العراقية انظر، كامل السامرائي،القوانين الخاصة بالنفط، منشورات المكتبة الأهلية،(بغداد،١٩٦٧–١٩٦٩)، ص ص ١٤٧–١٧٤.

[٥٢] و.م .م. الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (١٠٢٠٥/٥٠/٤٢) من ممثل شركات النفط في العراق الى وزارة الداخلية ،٩ كانون الاول ١٩٥٤، و(٤٤) .

[٥٣] د.ك. و، ملفات متصرفية لواء الموصل، الملف ١٠٦٣٦ /٣٢٠٥٩/٤، كتاب (٨١٤٤٤) من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء الموصل ،١٨ كانون الاول ١٩٥٤، و(٢)، ص ٢ .

[٥٤] و.م .م. الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (١٠٢٠٥٢/٥٠/٤٢) من ممثل شركات النفط في العراق الى وزارة الداخلية ،٩ كانون الاول ١٩٥٤، و(٣٩) .

[٥٥] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (٣٦٧٢٩) من متصرفية لواء الموصل الى غازي خياط ورفاقه، ٢٢ كانون الاول ١٩٥٤، و(٣٤) .

[٥٦] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (٤١٢/٥٠/٢٤) من ممثل شركات النفط في العراق الى المدير العام لشركة نفط العراق والى المستر رتشي وغازي خياط،١١ كانون الثاني ١٩٥٥، و(٣٨) .

[٥٧] د.ك. و، ملفات متصرفية لواء الموصل، الملف ١٠٧٥٢ /٣٢٠٥٩/٤،كتاب (٥أ/٨١٦) من شركة نفط الموصل الى متصرفية لواء الموصل ،١٢ اذار ١٩٥٥، و(٩)، ص ١٨ .

[٥٨] د.ك. و، ملفات متصرفية لواء الموصل، الملف ١٠٦٣٦ /٣٢٠٥٩/٤، كتاب (٥٥٣٢) من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء الموصل ،١٢ نيسان ١٩٥٥، و(١)، ص ١ .

[٥٩] و.م .م. الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (١٢٥٤٨) من متصرفية لواء الموصل الى المدير العام لشركة نفط الموصل ،١٧ نيسان ١٩٥٥، و(٤٦) .

[٦٠] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (٢٩٣٧٢) من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية ،٢٠ ايلول ١٩٥٥، و(٤٨) .

[٦١] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (١٤٣٢٨) من وزارة الداخلية الى متصرفية لواء الموصل ،٢٧ ايلول ١٩٥٥، و(٤٩) .

[٦٢] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (١٥٢٩٥) من وزارة الداخلية الى شركة نفط الموصل ،١٥ تشرين الاول ١٩٥٥، و(٥١) .

[٦٣] للمزيد من التفاصيل بشان هذه المادة انظر، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٦٧، ٢٢ أيلول ١٩٥٤.

[٦٤] للمزيد من التفاصيل عن ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ انظر، ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق، دار الرشيد للنشر،(بغداد،١٩٧٩).

[٦٥] جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٨٣، ٢ كانون الثاني ١٩٦٠.

[٦٦] و.م .م. الملف ١٠٦/٨/٦، كتاب (٣٩٨٧) من قائمقامية قضاء تلعفر الى متصرفية لواء الموصل ،٤ اب ١٩٦٠، و(٨١).

[٦٧] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (٦٠٨٠) من مديرية امن لواء الموصل الى متصرفية لواء الموصل ،١٣ اب ١٩٦٠، و(٧٨).

[٦٨] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (٢٦٧٨٤) من متصرفية لواء الموصل الى وزارة الداخلية، ٢٥ أيلول ١٩٦٠، و (٨٤).

[٦٩] و.م .م.الملف نفسه، كتاب (٣٢٥٤) من وزارة الداخلية الى متصرفيات لواء(بغداد والرمادي وكركوك والموصل)،٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠،و (٨٨).

[٧٠] و.م .م. الملف نفسه، كتاب (٢١٠/٣٠٤) من شركة نفط الموصل الى متصرفية لواء الموصل، ٣١ كانون الاول ١٩٦٠، و (٨٩).